

## كلمة ونص

ميشيل خياط

## تمويل الزيادة

لأول مرة يعلن مجلس الوزراء على المأ أنه ناقش ملف تحسين الوضع المعيشي وواقع الرواتب والأجور للعاملين في الدولة والمتقاعدين، والاستمرار بخطوات إعادة هيكلة الدعم... الخ. ظل موضوع زيادة الرواتب والأجور متروكاً للتخمين طوال عقود إلى أن يأتي كمفاجأة مفرحة. اليوم وبسبب الضائقة المالية الهائلة التي تعيها شريحة كبيرة من السوريين، بات الحديث واضحاً ومباشراً وعلنياً، وهذا ما شهدناه في عدة مناسبات، فتح فيها باب النقاش حول الوضع المعيشي السوري، وعان آخرها إعلان مجلس الوزراء أنه ناقش موضوع الرواتب والأجور وليس تحسين الواقع المعيشي فقط كما جرت العادة سابقاً.

وعقدت النجاش في موضوع رواتب وأجور تلك الشريحة، عدم توافر الموارد بسبب الحرب، لكن أغلب الناس جذبه خبر ناقص صدر عن مجلس الوزراء في الجلسة ذاتها وفي اليوم عينه، عن إقرار بيع البرغل بالبطاقة الذكية، ومن المؤسف أن خبر البرغل لم يشر إلى الكمية ولا إلى السعر ولا إلى إمكانية شراء ما تشاؤون من كميات من السوق الخاص، (وكان يباع في منافذ السورية للتجارة بسبعة آلاف ليرة معياً، ويبيع لدى الباعة في المحال التجارية بسبعة آلاف وثلاثمائة ليرة معياً، و٦٥٠٠ ليرة سورية فقط). إن غياب مثل هذه المعلومات حول خبر البرغل إلى مادة للتندر، علماً أن الكميات التي ستوفرها للصلاات هي ٧٠ ألف طن برغل، جرى التعاقد عليها، في وقت لا يوفّر ما يتوقع أن تنسوقه مؤسسة الحبوب من القمح، ورحمة في استهلاك البرغل. (في العام الماضي تم تسويق ٥٥٠ ألف طن قمح فقط، في حين أن استهلاكنا السنوي ٢.٢ مليون طن قمح)، وستنودر باقي احتياجاتنا من جمهورية روسيا الاتحادية.

لقد ضيع خبر البرغل على البطاقة، فرصة نقاش جاد وعميق حول الموارد المطلوبة لرفع أي زيادة محترمة قائمة في الرواتب والأجور، كان يجب أن يشارك فيه كبار الخبراء بروح إيجابية، نقاش بدأ في المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال مؤخراً، وقبل أيام من اجتماع مجلس الوزراء، وطرح فيه موضوع التمويل بالعجز، على نطاق محدود (حسب رأي رئيس مجلس الوزراء) وعلى نطاق واسع كوجهة نظر رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، مسوغاً رأيه أن السلبات الناجمة عن التمويل بالعجز (أي الاقتراض، أو صل أموال جديدة أو بيع سندات حكومية)، تبقى أقل فداحة من الجريمة التي انتشرت بسبب تدني الرواتب. إن كلفة التمويل بالعجز مهما كانت سلباتها - يقول رئيس اتحاد نقابات العمال - لن تكون يفوق التحلقة الاجتماعية التي تسببها هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة (ومما لا شك فيه أن لديه الأرقام المهمة). طرح موضوع التمويل بالعجز الاقتصادي في الإنكليزي، كينز في كتاب أصدره في العام (١٩٣٦)، وفي سياق الحديث عن إيجابيات التمويل بالعجز يجري التركيز على أن يكون اللجوء إليه مرتبطاً بتمويل مشاريع إنتاجية تدر ربحاً سريعاً يقوى على السداد (التعويض)، ومن مخاطره التضخم المالي الكبير وهبوط القيمة الشرائية للنقد الوطني.

ولهذا يتم التوجه محلياً، ومثلما تلمس حالياً، نحو الدعم إذ تحرم منه فئة، لخصلة وصوله إلى مستحقيه الفعليين ليصبح مورداً لتغطية جزء من زيادة الرواتب والأجور، إلى جانب قيام الحكومة بزيادة أسعار بعض السلع والخدمات لتحقيق وفر يساعدها على الإقبال على هذه الخطوة التي ينتظرها أصحاب الرواتب الحكومية والمعاشات التقاعدية بفارغ الصبر.

ما من شك أن الحكومات السورية المتعاقبة، خلال فترة الحرب، قد أخطأت إذ تباطأت في ردم الهوة بين الأجر والأسعار حتى تقاقت إلى اللامعقول حالياً، ومع الإحراج على تجزئ العمل لكل ما هو ضروري وأساسي ويبيغي على حياة السوريين كريمة، نبارك أي إجراء ينهي حالة اللامعقول في رواتب العاملين والمتقاعدين في الدولة السورية.

## مياه السويداء تعلن حالة الطوارئ

## خروج السدود المخصصة لمياه الشرب عن الاستثمار



السويداء - عبيد صيمومة

أعلنت مؤسسة مياه السويداء حالة الطوارئ بعد خروج جميع السدود المخصصة لمياه الشرب عن الاستثمار تقريباً واقتصار تأمين مياه الشرب على الآبار التي خرج الكثير منها هي الأخرى من نطاق الاستثمار لأسباب عديدة. وأمام العجز المالي الكبير الذي تعاني منه المؤسسة وإغراقها بالديون والالتزامات المالية مع خلو مستودعاتها من التجهيزات وعدم قدرتها على استرجاع قطع الصيانة بأنواعها جميعها من غاطسات وأكبال وتجهيزات ميكانيكية لصيانة الآبار والتي توفيقها تقارير القسم المالي وقسم الصيانة في المؤسسة فكان التوجه إلى المجتمع الأهلي وإلى الجهات المانحة لحاولة تشغيل الآبار المتعطلة، الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على كثير من الأهالي الذين أخذوا له الوطن، ورغبتهم في تشغيل آبار المياه ضمن قراهم وبلداتهم ولكن دفع تكاليف إصلاح الغاطسات على نفقتهم زاد من أعبائهم المالية في ظل الوضع الاقتصادي الخاقي.

بدورها مديرية التخطيط والتعاون الدولي في المؤسسة ريع عامر وأوضحت له -الوطن-، أن فكرة توجه المؤسسة للأهالي في بعض القرى كان عن طريق فرع الهلال الأحمر الذي طرح على الأهالي إمكانية إصلاح الغاطس ضمن الآبار المتعطلة على نفقتهم على

## دليل الحرائق للتكيف في إخمادها

## زراعة اللادقية تستنفر لدرء خطر حرائق الغابات

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا له «الوطن» إقرار محافظة اللاذقية الخطة الكاملة لإدارة مكافحة الحرائق الغابات لعام ٢٠٢٣ التي أعدتها مديرية الزراعة، مبيناً أن ذروة خطر الحرائق في المحافظة يكون بين شهر أيلول وحتى تشرين الثاني، التي تشهد رياحاً شرقية، وانحباساً مطرياً وانخفاضاً بمستوى الرطوبة.

وأشار دوبا إلى أن الخطة تتضمن اتخاذ تدابير وقائية هادفة للحد من الحرائق وتقليص مساحتها في حال حدوثها، لافتاً إلى أن الحرائق الخطر الأكبر الذي يهدد الموارد الطبيعية من غابات وأراض زراعية في المحافظة.

ويبين دوبا أن عدد الحرائق منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر أيار ١٣٤ حريقاً منها ١١ حريقاً حراجياً و١٢٤ حريقاً زراعياً، في حين وصل عدد الحرائق العام المنصرم إلى ٥٧٩ حريقاً منها ٣١ حريقاً حراجياً، و٥٢٨ حريقاً زراعياً.

وأشار أنه تم تحديث غرفة العمليات المركزية للحرائق في دائرة الحراج من خلال تزويدها بخراط لكامل المحافظة، إذ تم تقسيم المحافظة إلى ٢٣ قطاعاً موزعاً عليها الإمكانات الحراجية لعام ٢٠٢٣ بشكل مفصل وحسب أماكن وجودها كما زودت الغرفة بشاشة كبيرة تم ربطها مع كمبيوتر موصول على شبكة الانترنت وجهز الكمبيوتر ببرنامج google earth تظهر توضع الإمكانات الجاهزة والبرق التحتية للدائرة بهدف القدرة على تقييم موقع الحريق (زراعي/حراجي) والطرق المؤدية للحريق وأقرب الإمكانات، لافتاً إلى العمل بالتعاون بين وزارة الزراعة والهيئة العامة للاستثمار عن بعد لتطوير منظومة الإنذار المبكر عن

أن تقوم المؤسسة بعمليات السحب والإنزال لتلك الغواطس والتأكد من أعمال لوحات التشغيل مؤكدة أن تفعيل المجتمع المحلي جاء لضمان القيام بأعمال الإصلاح بأسرع وقت في ظل نقص الاعتمادات المالية والتجهيزات في المؤسسة. ولفتت عامر إلى أنه بناء على اتفاقيات ووعود سابقة مع منظمة اليونسيف تم التعاقد خلال الأيام القليلة الماضية على تجهيز ثلاثة آبار في تجمع آبار خازمة وبئر رابع في الرشيدي وتم اللقاء مع الشركة المنفذة التي ستقوم بتجهيز الآبار الأربعة خلال مدة أقصاها ٤٥ يوماً حيث سيتم سحب التجهيزات جميعها في تلك الأبار وإعادة تجهيزها من جديد. وأوضحت أنه بناء على دراسة أجريت في المحافظة حول الاحتياجات اللازمة والتغيرات الحاصلة على واقع التزويد بالمياه كان لقاء وزير الموارد المائية خلال الأيام القليلة الماضية مع ممثلي منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وعدد من المنظمات الدولية ليبحث الواقع المالي في المحافظة واحتياجاتها وسبل التعاون لتأمينها.

حيث قدمت المؤسسة مع فرع الهلال الأحمر في السويداء خطة طوارئ تم الطلب ضمنها تأمين الصيانة وقطع التبدل للمنشآت المائية من غواطس ومحطات ضخ ومجموعات توليد وخزانات وقطع كهربائية... الخ وبناء عليه تم الوعد من مندوبي المنظمات الدولية وبعد تجهيز إضبارة كاملة متكاملة تحوي قاعدة

الحرائق وتحديد موقع الحريق. وبين مدير الزراعة أنه تم توزيع الإمكانات في دائرة الحراج والمتشكلة ٣٦ إطفائية و٣ صهاريج تغذية موزعة على مناطق المحافظة و٢٠ جراراً ومقطورة وه مراكز إطفاء و١٠ أبراج مراقبة و١١ سيارة نقل عمل.

ولفت دوبا إلى أن التدابير المتخذة تتضمن ترميم الطرق الحراجية وخطوط النار الخطة المقررة لهذا العام ٢٠٢٣ بطول ١٨٢٠ كم وقد بدأ العمل بالترميم بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٥ وتم تنفيذ حوالي ٢٥٠ كيلومتراً حتى تاريخه، وشق طرق حراجية جديدة في مختلف المناطق الحراجية وحسب أهمية كل موقع في الخطة لهذا العام ١٢.٥ كم موزعة على شعب الحراج في المحافظة، وتم شق مسافة ١١.٥ كم حتى تاريخه.

وأشار إلى العمل على تزويد فرق الإطفاء بمضخات ظهرية وذلك لاستخدامها في المواقع التي يصعب وصول الآليات إليها ولها فاعلية كبيرة ومجدية في بداية الحريق، وتجهيز كل مراكز فرق الإطفاء بالعدة والأدوات، إضافة لتشكيل فرق تدخل سريع في المناطق الحراجية البعيدة وذات خطورة عالية.

ولفت إلى تشكيل لجنة مركزية على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ عامر ملا، وتضم الجهات المعنية جميعها، ومهمتها الإشراف الكامل على الجوانب المنطقية وعلى مستوى الوحدات الإدارية وإدارة الوافية من الحرائق والتعامل معها، إضافة لتشكيل لجان في كل ناحية مهمتها مراقبة الأراضي الزراعية كلها ومنع أي كان من إشغال الثيران ضمن أراضيهم الزراعية وإحالة المخالفين إلى القضاء، وتحفيز الأهالي لمساعدة طواقم الإطفاء في مكافحة الحرائق والحد من انتشارها والتنسيق مع قيادة الشرطة ومديرية الزراعة والإصلاح الزراعي والدفاع المدني وفوج الإطفاء وغيرها من الجهات المعنية لتأمين وصول فرق الحرائق وتأييد مهامها وحمايتها أثناء أداء واجبها، والتقليل من حجم الخسائر.



## «نقل حمص»: نقص بالمال والسائقين

## مدير الشركة لـ«الوطن»: عجز شهري ٤٠ مليون ليرة بعد إيقاف الإعانة السنوية

حمص — نبال إبراهيم



بين مدير شركة النقل الداخلي بحمص عبد الملك والي لـ«الوطن» أن الشركة تعاني منذ بداية العام الحالي من وجود عجز بالموازنة ما بين النفقات والإيرادات نتيجة لوقف الإعانات المالية عن الشركة من وزارة المالية ما زاد من الضغط الكبير على الشركة بالنفقات، وبالتالي أثر على توفر السيولة المالية اللازمة لتغطية الفارق بين النفقات والإيرادات وخاصة بما يتعلق من الاحتياجات الكثيرة للشركة من تأمين مستلزمات سلعية وخدمية من وقود وزيت وقطع تبديل ومطبوعات وتذاكر لتجهيز والباصات ووضعتها بخدمة، علاوة على الرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية الأخرى كالتهريباء والمياه ومصاريه إدارية.

وأوضح أن الشركة ومنذ تأسيسها وحتى العام الماضي كانت تعتمد لسد العجز من بين النفقات والإيرادات على الإعانات المالية التي كانت تقدم من وزارة المالية لكون الشركة قطاعاً خدمياً، لافتاً إلى أن الشركة كانت تتلقى في السابق إعانات تصل إلى حوالي ٥٥٠ مليون ليرة سنوياً وكانت تطلق العجز الموجود بالشركة، ولكن حالياً تقع الشركة بعجز شهري يبلغ حوالي ٤٠ مليون ليرة سورية. وأشار إلى أن هذا العجز أثر سلباً على جهوزية الباصات وسرعة إصلاحها والتأخير بتجهيزها والإعلان عن قربة (البور - بيت حليبية - المليبي - بسطوير).

وشدد دوبا على أهمية نشر التوعية بمخاطر بعض الممارسات الخطأ وخاصة التحريق المتخلص من الغواطس ما يتسبب باندلاع الثيران على مساحات كبيرة، مشيراً إلى ضرورة تعاون الأهالي بالإبلاغ عن أي مصدر للدخان بشكل فوري للعمل على إخماده والتقليل من حجم الخسائر.

وأشار إلى أنه يتم حالياً إعداد مذكرة بهذا الخصوص وانتظار الردود والقرارات من الجهات الوصائية، مشيراً إلى أن هذه المعاناة لا تخص الشركة بحمص فقط وإنما تعاني منها جميع شركات النقل الداخلي في باقي المحافظات، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ عدة خطوات وحلول بديلة لاستمرار عمل الشركة من العمل على محاولة ضغط النفقات ما أمكن وزيادة الإيرادات للشركة. وبين أنه وبعد تركيب GPS للسرافيس ضمن خطوط المدينة أثر ذلك على نسبة امتلاء بعض الباصات العاملة على بعض تلك الخطوط وبالتالي تحولت تلك الباصات من مساعدة على زيادة الإيرادات إلى باصات باتت تشكل عبئاً على الشركة، كذلك الباصات العاملة على بعض الخطوط التي تضم سرافيس كخط دير بعلبة وخط الوعر وحي باب عمرو والورود وغيرها.

ولم تتم إجراءات تعيينهم حتى تاريخه... وبين أن إجمالي عدد الباصات الموجودة بالشركة ٩٠ باصاً منها ٧٠ باصاً جاهزاً حالياً العامل منها على الخطوط نحو ٤٠ باصاً ويوجد ٢٠ باصاً مفرغاً لهجات و١٠ باصات نقل عمال قطاع عام، لافتاً إلى أنه يتم حالياً العمل وفق رديئة واحدة صباحية فقط نتيجة لنقص عدد السائقين، باستثناء الخط الرئيسي للشركة وهو خط الكراج بالشركة وخاصة بالنسبة لفئة السائقين والفنيين، بحيث يوجد حالياً ٥٦ سائقاً فقط والاحتياج للضعف أي إلى ما يزيد على ١١٢ سائقاً، مؤكداً أن المسابقة المركزية الأخيرة لم تلب الاحتياج من حيث العدد المطلوب بحيث تم الطلب لحوالي ١١٢ سائقاً بينما نجح ١١ سائقاً فقط بنسبة لا تتعدى ١٠ بالمئة من الاحتياج، حتى إن السائقين الذين نجحوا بالمسابقة لم يلتحقوا بالعمل تشغيل وديئة ثانية سائبة.